

وثيس مثحة الشرائب المصرية

كتاب دوري رقم ر ٧٧) لسنة ٢٠١٨ بنسسان ضوابط العمل بالنانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الضادر بشأن النجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضانية

بعناسية صدور القاتسون رقم ١٧٤ لمستق ٢٠١٨ المنشسور بالجسريدة الرسعية – العند ٢٣ مكرر (ب) في ١٤ أغسطس ٢٠١٨ الذي يصل به من اليوم التالي لتاريخ نشرد بالجريدة الرسعية، وقد نصت مادته الأولى على التجاوز عن متابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليهما في كل من قاتون ضريبة الامغة الصدر بالقاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقاتون الضرائب على الدخل الصادر بالقاتون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٨١ والقاتون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ والقاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بلرض رسم تنمية الموارد العالية للدولة، وقاتون الضريبة على الدخل على المبيعات الصدر بالقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، وقاتون الضريبة على الشيعة العضائة الصادر بالقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، وقاتون الضريبة على الشيعة العضائة الصادر بالقاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١، ولمنافة الصادر بالقاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠١،

وتوحيداً للعمل التنفيذي لأحكام ما سبق داخل وحدات مصلحة الضرائب الصرية ,دخل/قيمة مضانة, براعى الضوابط القالية:

أولاً سربان أحكام القاترن رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ (نطاق التجارز):

- ١. مقابل التأخير المنصوص عليه بالقائد ون ١٩٨٧ لمنة ١٩٨١ المعدل بالقائون ١٨٧ لمنة ١٩٩٣.
 - ٢. مقابل الناخير المتصوص عليه بالقائون ١١ لسنة ٢٠٠٥ وتحيلاته.
- عنهل التلخير المنصوص عليه بقتون ضريبـــة الدمـــغة رقم ١١١ لمنة ١٩٨٠ وتعيلاته.
- مقابل التأخير المنصوص عليه بقانون رسم تنمية الموارد المالية للاولة الصادر بالقانون ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٤ وتحياته.
- الضريبة الإضافية المنصوص عليها بقاتون الضريبة العامـة على المبيعـات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.
- ألضرببة الإضافية المنصوص عليها بقان الضريبة على القيمة المضافة رقم ١٧ لمنة ٢٠١٦ وتعديلاته.



رتيس مة الضوائب المصوية

فافعا شروط تطبيق حافز التجاوز

 يقع التجاوز على مقابل التأخير والضريبة الإضافية ولا يشمل الضريبة الأصلية، ولا المبالغ الأخرى كالجسراء المسالي المقرر بالمادة (٨٧ مكرد)،
 ولا الغرامات والتعيضات المقررة في جرائم التهرب الضريبي.

وشترط أن يقون الرسم أو الضريبة المتعقة بمقابل التأخير أو الضريبة

الإضافية مستحقا أو واجب الأداء قبل ١١٨/٨/١٠.

 بشترط لمنح الحافز أن يقوم المعول بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً خلال فترة مئة وثمانون بوما من تاريخ العمل بالقانون أى خلال الفترة من يوم ١٨/٨/١٠ حتى يوم ٢٠١٩/٢/١٠.

 لا يسرى حافز التجاوز على المبالغ المحصلة تحت حساب الضريبة بنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.

<u>نائنا:</u> يُقصد بالضريبة المستحقة في نطبيق أحكام القانون رقم ١٧٤ لمنة ٢٠١٨ كل واقعة منشئة للضريبة بذاتها يكون عدم أدانها في المبعاد سبباً لقرض مقابل تأخير عليها ويطبق ذلك على بعض أوعية ضريبة الدمغة ورسم تشعية الموارد المالية.

وتكون الضربية واجبة الأداء في المثلاث الأتبة:

إ الإقرار الضريبي - الاتفاق باللجنة الداخلية - قرار لجنة الطعن وفو كان مطعونا عليه - ربط لحم الطعن على نموذج الإخطار بخاصر ربط الضريبة وقيمتها أو المطالبة - حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعونا عليه -قرار لجنة التصالح - قرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية).

رابعا: نسب الحائز

يُستعق المعول حافز خصم من مقابل الشاخير أو الضويبة الإضافية بواقع:

 ١٠٠% إذا قام المعسول بسناد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بالفاتون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ دون أن يكون في تمته أية مبائغ، ولا يسرى ذلك على الضريبة الإضافية.

 ٩٠% إذًا قام المصول أو المسجل بسئاد أصل بين الضريبة أو الرسم بالكنال خلال الفترة مسن ١٨/٨/١٠

من ۱۱۱ الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner



رثيس حة الشرائب المصرية

 ٧٠% إذا قام العمول أو العصول بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم أو استكمال السداد بالكامل غلال الفتسرة ١٠١٨/١١/١٣ حتى ٢٠١٨/١١/١٢

• 9% إذا قام المصول أو المسجل بسيداد أصل دين الضريبة أو الرسيم أو استكميال السيداد بالكامل خلال المترة 1014/17/

وفي جميع الأحوال لا تخصم من العدد المقررة للسداد أيام الجمع أو العطلات أو الأجازات الرسمية، كما لا يُعتد بأي مقع يحول دون قيام الممول بالسداد خلال هذه الفترات، إلا في حالة العقر القهري أو الحادث الفجاني بالمعنى المقرر بالفاتون المدنى وما استقرت عليه أحكام القضاء.

ولا يعتبر عنرا لمى هذا الشأن مرض الممول أو وقوع حادث عابر له أو وجوده خارج البلاد خلال فترة سريان اللَّدُونَ.

خامساً: تلتزم جميع المأموريات والجهات المختصة بتطبيل أحكام القواتين الضريبية بإجراء تسوية ضريبية في ضوء أحكام الفتون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتحديلاته حتى تاريخ صدور الفتون ٩١ لسنة ٢٠١٨،

سادساً : لا يترتب على التهاوز عن مقابل التأخير ولقا لأحكسام القساتون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ استرداد ما سبق سداده من مقابل التأخير.

وعلى جميع روساء القطساعات والمناطبق والإدارات المركزية والملموريات الالتزام بما جاء بهذا الكتب الدورى بكل دقة.

والحه ولى التوفيق وو

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

الممسوحة ضوئياً له CamScanner

٠٠١٨/٩/٤ :



؛ وثيس مسلحة الضرائب المسرية

ضوابط العمل بالفانون رقم 175 لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية

سبق أن أصدرت المصلحة الكتاب الدوري رقم (27) لسنة 2018 بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضربية الإضافية .

وبمتابعة الأداء على مستوى المصلحة لبين وجود تباين وأختلاف في تطبيق الكتاب الدوري المشار إليه، وكذا ورود العديد من الاستفسارات سواء من المأموريات أو المصولين وحرصاً من المصلحة على التعليق الصحيح لأحكام القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ .

فَانَ الْصَلَحَةُ تَنْبِهِ إِلَى صَرورةَ مَرَاعَاةَ الْأَتِي :-

- تسري أحكام القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ على مقابل التأخير المستحق على ضويبة المرتبات وما في حكمها.
- تكون الضريبة واجبة الأداء من تاريخ الأنفاق باللجنة الداخلية أوتاريخ صدور (قرار لجنة الطعن / جلسة النطق بالحكم) وكذلك قبل ٢٠١٨/٨/١٥ بصرف النظر عن تاريخ الربط أتلك السنوات.

وعلى جميع رؤساء القطاعات والقاطق والإدارات المركزية والمأموريات الالترام بما جاء بهذا الكتاب الدورى بكل دقة.

والله ولى التوفيق !!!

رئيسس مصلحة الفترائب الصرية

" عمانا سامی حسین "

مندر في: ۱۰۱/۱۰۸



کتاب دوری رقم ر ۶۲) لسنة ۲۰۱۸ الملحق للكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2018 بســـان ضوابط العمل بالقانون رقم ۱۷۶ لسنة ۲۰۱۸

الصادر بشأن التجاوزعن مقابل التأخير والضربية الإضافية

سَبِيَّ وأن أصدرت الصلحة الكتاب الدوري رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط العمل بالقائون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن التجاوز عن مقابل التاخير والضريبة الإضافية.

ونظرا لورود العديد من الاستفسارات التملقة بتطبيق القانون الشار إليه وحرصا من الصلحة على توحيد العاملة الضرببية على كافة وحدات الصلحة.

لذا توجه الصلحة إلى ضرورة مراعاة الأتي:

أن المشرع رغبة منه في حيدز المسولين أو الكليفين على المسادرة مسيدان أصل الضربية المستحقة أو واجبة الأداء ققد أصدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ تاصاً في مادته الأولى على أن يتجاوز عن مقابل التأخير والضربية الإخباقية المنصوص عليهما في كل من قانون ضربية الدمقة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رصم تلعية الموارد المالية للدولة وقاتون الضربية على الدخل الصادر بالقاتون رقم ١١ لمنة ٢٠٠٥ وقانون الضربية على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم Y- 17 Rud 77.

وقد حدد المشرع في المادة الثانية نسب التجاوز التي يسمح بخصمها، والتي تتراوح ما بين ٩٠٠ و. ٥% من قيمة مقابل التأخير أو الضربية الإضافية ، بالشروط Pires:

- أن تكون الضربية المتميلة بمقابل التأخير أو الضربية الإضافية مستحقة أو واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون. وذلك ثبعاً لطبيعة الضربية التي تكون محملة بمقابل تأخير أو شبربية إشافية.

- أن يقوم المعول أو المكلف بسداد أصل الدين كاملاً خلال المدة المقررة قانوناً (التي لا تنجاوز مانة ولمانين برط هن داريخ الشمل بالقادون رقم ١٧٥ الكذار Calyi الكنان



المُذكور)، وتتحدد نسبة التجاوز بالتاريخ الذي يؤدي فيه الممول أو المُكلف مبلغ الضريبة الأصلية كاملاً أو يستكمل فيه قيمة هذه الضريبة.

ويقصد بالضربية الأصلية الضربية التي يخضع لها الممول أو المكلف ، والتي تتحدد كدين ضربي ، سواء وفقاً للإقرار الضربي المقدم منه ، إذا قبلته مصلحة الضرائب، أو بناء على تقدير من المصلحة قبله الممول أو صارت الضربية بشأته واجبة الأداء.

وباستقراء تعبوس القانون المذكور، والقرائين الطبريبية ذات الصلة به ، يتشيج ما يان:

المجرد قحص المنشأة ضرببياً قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لمنة ٢٠١٨ المشار زليه لا يولد بداته حق المصلحة في استنداء مقابل التأخير في ضربية الدخل أو الضربية الإضافية في مجال شربية القيمة الشافة ومن ثم قانه لا يكون للمصلحة في هذه المرحلة مبلغاً يمكن التجاوز عنه.

٢- يحسب مقابل التأخير، أو الضربية الإضافية، يحسب الأحوال، على مبالغ الضربية الله تكون وأجية الأداء قبل تأريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٨٠٠، ولا يمتد هذا التجاوز إلى أية ضرائب وجب أداؤها بعد تأريخ العمل بالقانون المذكور.

٣- إذا كانت الضبرية الأصلية قد أصبحت واجية الأداء بموجب قرار لجنة طعن، صدر قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، قإن الممول بستفيد من التجاوز والعبرة في هذا الشأن بتاريخ صدور قرار اللجنة، وليس بتاريخ تصدير هذا القرار أو تاريخ العلم به.



- 3- وجوب الضربية بناء على أحكام قضائية صادرة قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور تمنح الممول الحق في الاستفادة بحافز التجاوز. سواء تضمن الحكم القضائي بياناً بمبلغ مقابل التأخير أو الضربية الإضافية المدين بها الممول، أو المكلف بحسب الأحوال، أو لم يتضمن الحكم القضائي ذلك. إذ أن الحق في التجاوز مقرر بقانون لاحق على تاريخ صدور الحكم القضائي، مما يوجب إعمائه، سيما وأن القانون المذكور ثم يصلبعد من نطاق تطبيقه الأحكام القضائية.
- ٥- إذا كان دين الضربية الأصلية واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون، فإن للممول أن يستقيد بحافز التجاوز عن الرصيد المستحق من هذه الضربية في اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون. ويكون للممول ، أو المكلف ، الحق في دفع هذه الضربية للاستفادة من هذا الحافز باللسب المقررة قانوناً. ولا تفرقة في هذا الشأن بين ممول أصدر ، قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور. شيكات بباق المديونية ، أو لم يصدر ، وسواء ارتدت هذه الشيكات أو لم ترتد إذ العبرة بأن مبلغ الضربية الذي يدفعه الممول، أو المكلف. للاستفادة بالحافز، واجب الأداء قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور، وأن الممول أو المكلف يقوم بدفع هذا المبلغ كاملاً في التاريخ المحدد لمنح العافل.
- ٢- للممول أو المكلف الحق في التمتع بالحافز عن كل دين ضربي وأجب الأداء، سواه كان متنازعاً عليه. أو نهائياً، طالما تقرر وجوب الأداء قبل تاريخ العمل بهذا الحافز، وليس له أن يستفيد بالحافز عن ضرائب غير واجبة الأداء، أيا كان تاريخ استحقاقها طالما لم تصبح واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بقانون التجاوز المشار إليه.



٧- يقصد بالضربية المستحقة التي تستفيد من حافز التجاوز المشار إليه، الضربية التي يكون للمصلحة الحق في استنداء مقابل تأخير علها دون انتظار لوجوب أدانها. ومن أمللها ضربية الإقرار التي أقربها الممول – قبل تاريخ العمل بالقانون، ولم يدفعها، والضربية على بعض أنواع الدمقة ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، والضربية التي صارت مستحقة بصقة بالمهم المتنالم أو العلمن علها في المواعيد القانونية قبل تاريخ العمل بقانون التجاوز المشار إليه.

 ٨- يقميد بأميل الضريبة كامارً إجمالي أصل دين الضريبة واجبة الأداء عن
 كافة الفترات المالية ، والتي تحدد وجوب أدانها قبل تاريخ العمل بقانون التجاول.

وطي كافة تطاعات المصلحة الالترام بما ورد بهذا الكتاب الدورى بكل دقة وعلى الإدارة المركزية للتوجيه والرقابة متابعة التنفيذ والله ولي الترفيق؛؛

وثيين

مصلحة الضرائب الصرية

' عماد اسآمی هسین'

مسفر في : ۲۰۱۸/۱۲/ عضد مرسمرد سردد دردورس مطا نے کہا فعم لوفا نے اعتشاری النوشرد لرمان



رئيس النبرانب المسرعة

10 /20

کتاب دوری رقم ر ع ع و است ۲۰۱۸ اللمق للکتاب الموری رقم ر۲۶و استهٔ ۲۰۱۸

crof.

يئسسسان شهايط العمل باللانون رقع (۱۷۱) اسفة ۲۰۱۸

الصادو بشأن التماوز من مقابل التأشير والضريعة الإضافية

سبق أن أصدرت المصلحة الكتف الدوري وقم (٤٢) إنسنة ٢٠١٨ بشأن ضوامة الممل بالفانون وقم (١٧٤) لسنة ٢٠١٨ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية.

وننثراً لورود العديد من الاستنسارات المتعلقة بتطبيق القانون العشار إليه وحرصاً من المصلحة على لوحيد المعاطة الضربية على كافة وحداث المصلحة .

لذا تنبه الصلعة إلى ضرورة مراعة الأتي -

أولاً: يتم تعديل البند (٧) من الكتاب الدوري ولها ٤٣) لمنة ٢٠١٤ ليكون على النحو الألي: — ٧- يتمد بالشوية المستحقة التي لمستلد من حافز الجاوز المشاو إليه، الشوبة التي يكون للمعلجة الحق في استثناء مقابل تأخير عليها. ومن أمثلها خربة الإلوار الشرابي التي أفر بها الممول- قبل ناربخ العمل بالتأثون ولم يدفعها — والشوبة المستحقة على الموليات وما في حكمها عن متوات ما قبل العمل بالتأثون ولم (١٧٤) لمنة ٢٠١٤ سواء أكالت ناتجة عن فرول التسوية أو فرول الفحمي السابق إحطاره شعودے ٢٤ موليات قبل صفور القالون.

<u>نائماً</u> يتم لمديل البند (4) من الكتاب الدوري رقم (47) اسنة ٢٠١٨ ليكون على النحو الألي: — 4- يتمد بأصل الشرية إجمالي أصل دين الشرية المطلوب مدادها عن "كل فترة شربية .

على كالة قطاعات المعلمة الإشرام بما ورد بعدًا الكتاب الدوري ، وعلى قطاع النباطق الضويسة والإدارة الركزية للتوهيد والرقابة متابعة تعلية ذلك بكل دلة وطفي كل ما يقالب ذلك

والله ولى التوليق :::

ربيسين ممثنة الضرائب السرية مالم 12 م

ا عبد الصليم حسين عبد العطيم





کتاب دوري رقم ر 😙 🤇 لسنة ۲۰۲۰

تطبيق أحكام النانون رقم ١٧٢ لمئة ٢٠٢٠ بالتجاوز عن مُثَابِلُ التأخير والضريبة الإضائية والفوائد وما يمانتها من الجزاءات الالبة غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رثم ٧٩ لمنة ٢٠١٦ في شأن إلهاء النَّازَعات الضريعية

بِمُنْاسِبة صدور اللَّتونَ رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ المنشور بالْجريدة الرمسية بالعد (٢٣) مكرر في ١٦ أغسطس ٢٠٢٠ ، والذي يُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسعية

وحيث نص هذا الذَّتون في مادتبه الأولى والثانية على النجاوز عن مقابل الناخير والضريبة الإضافية أواللواند وما يُماثلها من الجزاءات الماثية غير الجنائية المنصوص عليها . حسب الأحوال . في كل من قانون ضريبة الدمغة الصادر بتقتون رقم ١١١ استة ١٩٨٠ وقتون الضرائب على الدخل الصادر بالفاتون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمحلل بالقاتون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والفتون رقم ١٤٧ أسنة ١٩٨٤ بقرض رسم تنمية الموارد المالية للنولة ، وقاتونُ الضَريبة على المبيعات الصائر بالغاتونُ رقم 11 لمسنة 1991 ، وقَاتونُ الضريبة على الدخل رقم ١١ لمسنة ٢٠٠٥ وقانون الضريبة على التيمة المضافة الصادر بالقانون رئم ١٧ لسنة ٢٠١٦ -

وحسرصنا من المصلحة على التطبيق الصحيح المحكام اللاتون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه، وتيسيرًا على المعولين أوالمسجلين أو المُكانين، وتحتينا للأهداف المرجوة منه ولتوحيد تطبيق أحكام هذا القانون داخل وحدات مصلحة الضوائب العصوية (نشل / قيمة مضافة) يُواعى الأتي :-



أولًا : الأشكام العامية

أ و تعربلات.

 الضربة المستعقة التي تستفيد من حافز النجاوز المشال البه: الضربية الشي يكون للعصطحة العبل فس إمستتناء مقابيل تسأخيل عليها، ومن أمشتها:

 الضريبة المستحقة (توعية - تسبية) على كل من المحررات والمطبوعات والأشياء والوقشع والمعاملات المقررة بلحكام

اللَّتُونُ رِلْمِ (١١١) لِمِنَّةُ ١٩٨٠ وتعيلاتِهِ.

الضريبة المستحقة على المرتبات وما في حكمها عن سنوات ما قبل العمل بشفتون رقم (۱۷۳) لسنة ۲۰۲۰ سواء أكثت تتجة عن قروق التسوية أو قروق القحص السابق إغطار العمول بها بلمودج ٣٨ مرتبات قبل صدور الفاتون .

الضريبة على النصرفات الطارية المنصوص عبها بالمادة (٤٢) من أستون الضريبة على الدخل الصباير بالسانون رَكُم ١١ لَمِنَةُ ٥٠٠٥ شَرِيطَةُ أَنْ يَكُونُ التَصِرِفُ لَيْلُ الْعَمَلُ بِلْعِكَامِ الْقُتُونَ وَقُمِ ١٧٣ لَسَنَّةً -٢٠٢ الْمُشَارِ إِلَيْهِ.

٣- الصَّربية واحبة الأثاه: تُعِدُ الصَّربية واحبة الأداء في الصالات

- تقديم الأقرار الضريبي دون سناك العنبوتية المدرجة به أو سدادها بحد المواعد الفتونية .

- الانفي بالثبنة النافلية أو لجنة التوفيق...

قرار لجنة الطعن ولو كان مطعونا عليه ، أو قرار لجنة النظامات .

- الربط لعسدم الطعن على لماذج الاخطسار بطاصر ربط الضربية وقيمتها والأفطار بلبسة تضريبة وقلسا للتمساذج ومتهسا { تعوذج [٢٠٤] - ٢٠ - ٢٦ ضريبة نظل ، ٢٨ مرتبك ، ١٥ قيمة مضالة ، ١٤ قيمة مضالة ، ٤ س/ بعقة ... ٥ س/ بعقة ۽ ثموڌج ۾ ڪاري) .

- حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعونا عليه .

- قرار لجنة التصالحي

- قرار لجنة انهاء المنازعات الضرببية .

- قرار لجنة إعدة انتظر في الربط النهائي.



وثيس ملحة اشراف المصرية

- الالات التي وكون قبها أصل بين الضربية المستحقة أو واجبة الأداء ملزماً للممول أو المسجل أو المكلف وقع الإجراءات الممتادة أو بناء على أي إجراء من إجراءات مكالحة النهرب الضربيي ، أو بناء على أي إجراء من إجراءات مكالحة النهرب الضربيي ، أثناء مرحلة الثقاة وظلب صاحب الشأن التصالح وسناد الشربية الأصلية والتعويضات المستحلة لزوم النصالح، والناء النبية الأحكام النهائية الصادرة في دعاري المختفات والنهرب المنصوص عليها في فتون ضربية الدملة ، أو فتون الضربية الدملة ، أو فتون الضربية الدملة على المنبات الشربية الدملة على المبلك ، أو فتون الضربية الدملة على المبلك أو فتون الضربية الدملة على المبلك أو فتون الضربية الدملة على المبلك وربت بالدملة الأولى من المتون رقم ١٧٠٢ المشار وربت بالدملة الأولى من المتون رقم ١٧٠٢ المشار البه ، على أن تكون شك الإجراءات فد تحت قبل ١٠٤/١/ ١٠٠٠.
- وَأَنْ جَمِعَ الْأَدُولُ تَكُونُ الْمُرْبِيةَ وَاجِبةَ الْأَدَاءَ مِنْ تَارِيخُ الْآلَفَائِ

 يَلْلَجُنَّةُ الْفَافِلَيْةُ أَوْ تَلْرِيخُ (صدور قَرَالِ لَجِنَّةُ الْطَيْ / جَسْمَةُ الْطَلِ

 بِتَحَكَمُ/ إِعْمَالُ الْسُنْطَةُ الْشَكْنَاتُ لَتُوصِيةً لَجِنَةً إِنْهَاهِ الْمُنْتَرَعَاتُ

 الصريبيةُ) على فَنْ يكونُ ثلث كله قبل تَارِيخُ *١٠٢-١٨/١٧

 ويصرف النظر عن تاريخ الربط نتتُ السنوات.

٣- أصل تبن الشربية:

- اجملي أصل دين الضريبة (المستعل - واجب الأداء) - بصب الأحوال - المطلوب مداده عن كل وعاء ضريبي

ب. تطاق سريان أحكام القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

مُتبَلِ التَّلَيْنِ أَنِ الصَّرِيَّةِ الإَسْنَائِيةِ الْمُصُوفِ عَيْهِماً بِالْوَائِينِ الْمُصْالِ إِنْهَا بِصَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ الْمُورِيّ، والْفُوائِدُ والْجِزَاءَاتُ الْمَائِيةُ غَيْرِ الْجِنْتِيةُ ومنهالأسادة 47 مُكررِ مِنْ قَـلُونُ الْصَرِيبَةُ عَلَى الْمُفَلِ الْصَـكَرِ بِلْقَـآونَ رقّم 91 لَسَنَةُ 80.0%.

ح - الإجراءت الواهب إنباعها في شأن تطبيق أهكام الثانون ١٧٢ لصنة ٢٠٢٠.

ا- تلوم الوحدة المغنصة (مأمورية - مكتب - إدارة) - بحسب الأحوال - بإجراء التسويات الازمة للمغنث محل تطبيق أحكام المدون (١٧٣ لسنة ١٧٠ المشفر إليه، بناء على طلب يُلام من الممول أن المسجل أن المكلف أن من يمثلهم قدولًا، وذك على ثعودج الطلب المرفق بهذا الكتاب.



٧- تثبّرُم الوهدة المختصبة بإسباك عدد (١) سجل بدوي أو التتروشي علي التعو التلي:

المعلى الأولى: وغص المعولين أو المسجلين أو النكافين الذين قاموا بسناك أصل مين الضروبة أو الرسم المستحل كاملاً قبل المريخ السل بهذا المادين الإسفادة من التجاوز المقرر ينص النادن ١٧٣ لسنة ٢٠٠٠

المعل الناني: وقص المعولين أو المسجلين أو الشكانين النين يكومون بعداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحل كاملاً خلال فترة سويان المتون.

على أن تكون هذه السهلات شاملة لجميم البيانات الساسية للممول أو الْتُكف، بالإضافة إلى بيانات مستقد سماد اسل دين الشريسة وقيمته، والنسبة فير الْتُجاورُ مقطا وليمتها.

تانباً : الأمكام للوضوعية

أه تصب التجاوز :

تكون تسبة التجاوز عن مُثلِل التأخير والشريبة الإشطية والأولاد وما يُعالِثها من الجزاءات المائية غير الجنائية التي يتمنع بها السول أو المُكاف على النهو الأتي :

١٠٠% إِنَّا قَسْم المصول أو المسجل أو المكشف بصداد أصل نبين الضربية أو المستحق كملاً قبل تازيخ العمل بالمتون ١٧٢ لمستحق كملاً قبل تازيخ العمل بالمتون ١٧٣ لمستحق كملاً قبل تازيخ العمل بالمتون ١٧٣ لمستحق الملائد المتوادية ال

 - 1/2 إذا قام المعول أو المسجل أو المكاف بسدك أصل دين الضريبة أو الرسم بالكامل،أو استكمال السداد بالكامل خالي الفارة من ١٧ /٨/ ٢٠٢٠ حتى ١٠ / ١٠/ /٢٠٢٠.

 بنا قام المعول أو المعبول أو المكتف يسداد أصل دين الشريبة أو الرسم،
 أو المستكمل المسداد بالكاميل غيلال القسرة ١٦ أ١٠/ ٢٠١٠ حسن ٢٠٢٠/١٢/١٤

• • • • إذا قسام المعسول أو المكتبة، بسيناد أصبل بيئ الشيريية أو المستحمل المستاد بالكتبل شكل الفترة ١٠٠/ ١٠٠/ ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٠/ ٢٠٠٠.



وفي هميم الأهوال لا تُلَّصم من المدد التزرة للمبداء أيام السلات أو الأجتزات الرسمية. ولا يترتب على تطبيق أهلام القانون رقم ١٧٣ لسبلة ١٠٠٠هـق للمصول أو السجل أو الْمُتَلَفَّة في إسترداد ما سبق أن سدده من مقابل الشأخير والضريبة الإضافية والنوائد وما يُحالها من الجزادات المانية غير الجنائية لبل تاريخ المعل بالثانون الشار اليه .

🍑 - شروط تطبيق النهاوز :

 مشرط أن ياون الرسم أو الشربية المتخلة بمقابل التأخير أو الشربية الإشاقية واللوائد وما يُمنتها من الهزاءات الدلية غير الجنائية التي يتمتع بها العمول أو المسابل أو الشنف مستحقاً أو واجب الأداء سحسب الأحوال قبل ١٠٢٠ /١٠٢٠.

 وشترط النمتع بالتجاوز أن يقوم العمول أو العصيل أو الفائق بعدك كامل أصل دين الشربية أو الرسم بالإضافة إلى التسية غير المنتجاوز عنها من مقابل التلفير أو الضربية الإضافية واللواك وما يُستنها من الجزاءات المائية غير الجنائية.

 شد المقاصة الفتونية باحل توافر الشروطها بالحد طرق الساد ويستليد المعول أو المكاف بأعلم الفتون رقم ۱۷۳ استة ۲۰۲۰ وفا التضوايط والشروط والنسب الواردة بأحكامه

يُرامِي فِي تطبيق أحكام هذا القانون ما يلي :

 بحق للمعول أو المسجل أو الذكاف الذي يزدي الضريبة المستحقة أو ولجبة الأفاء -- بحسب الأحوال -- أن يستليد بنسب التجاوز الماريرة بالقدون المذكور في تاريخ الساد بالكامل.

تكون العرد في تحديد تاريخ وجوب الأماء بالسبة الحالات التي
 رصدو بشائها قرار المنة الطعن بعد تاريخ السل بهذا المتارن
 منتهبا إلى إنتهاء التراع صلحاً وفقا للأنفئ باللجنة الداخلية إعتباراً من تاريخ الأنفئ باللجنة الداخلية وليس من تاريخ صدور
 قرار لجنة الطعن.

ميز خارجين فسلية إيهي



لا يسري التجاوز على العبائغ المستطعة من المتبع اوالمحصلة
تحت حصاب الضريبة بنظام القصم والتحصيل تحت حساب
الضريبة، وكذا الفقعات المقدمة، كما لا يسري التجاوز على العبائغ
الأخرى، بقلاف مقابل التأخير والضريبة الإضافية بالقواتين
المشافي البها يصدر هذا الكتاب، ويلزم بها الممول أي المكنف
(كانتويضات).

على كانة وهدات الصلحة الالترام بما ورد بشذا الكتباب الدوري بكيل دقية ، وعلى القطاعات المُختصة متابعة تنفيذ صاورد بشذا الكتباب الدوري بكيل دقية ، ويلقى كل ما يُغالف ذلك .

والله ولى التوفيق !!!

رئيسس مسلحة الضائب المسرية حرف عبد القادر غريب

<u>مسيار المرز: 1 (۲۰۲۰</u>

C STATE OF THE



6-16 W 113

کتاب دوري رقم (🔍) لسنة ۲۰۲۲

تَطَهِيقَ أَحَكَامَ القَانُونَ رقَمَ ١٥٣ لَسَنَةُ ٢٠٢٢ بِالتَّجِاوِزُ عَنْ مُقَابِلَ التَّأْخَيِرِ والطَّمَرِيِةِ الإِضَافِيةَ وَجِنْدِيدِ العَمَلُ بِالقَانُونَ رقَمَ ٧٧ لَسَنَةَ ٢٠١٦

في شأن إنهاء المنازعات الطبريبية

يمُنابسية صدور القسائون رقسم ١٥٣ لسينة ٢٠٢٢ المنشسور يالچريسدة الرسسمية بالعسدد (٢٠٦) مكسرر قسبي ٢٨ يوليسو ٢٠٣٧ ، والذي يُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالچريدة الرسمية.

وهبت نبص هنذا القيتون في المسادة الأولى على التجاوز عن مقايسا التساخير والمسربية الإضبائية المنصبوس عليها المصحب الأحدوال في كمل من قيتون مسربية الاصباد بالمعاد بالمحدول المحدد الصباد بالقيتون رقم ١٩٨٠ وقيتون المصداد بالفيتون رقم ١٩٨٠ لمسنة ١٩٨٠ والمعدل بالفيتون رقم ١٩٨٠ لمسنة ١٩٨٠ والمعدل بالفيتون رقم ١٨٨ لمسنة ١٩٨٠ المحدول المحدول المحدد بالمحدد بالمحدد بالمحدد والمحدد بالمحدد بالمحدد

وهسرها مسن المصدة على التطبيع المسحيح لأحكام القسانون رقسم ١٩٥٣ لمسنة ٢٠٢٠ المنسار إليه، وتيمسيرا على المسادة المعسولين والمكافسين، وفي ضوء ما أصغر عله الحوار المجتمعي، وتحقيقا للأهداف المرجوة منسة ولتوحيد تطبيع أحكام هذا القانون داخل وحدات مصلحة الضرانب المصرية (دخل / أيمة مضافة)، يتم الإلتزام بالإتى: -

C.

فالكر فكاريء مكيدرييس فعملمة المسجسرين اربيب معروني ودر بمؤنى



أُولًا : في تطبيســق أحكـــام الفقـــرة الأولى مـــن المـــادة الأولى مـــن القــــانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢، يرامى الإلتزام بالأتى :-

أ ، مِفاهيم هامة :

 الضريبة المستحقة: كن واقعة منشئة للضريبة بذاتها
 يكون عدم سدادها في المبعدد مسببا لإستنداء المصلحة

بيع سنعة أو أدام خدمة وفقا لأحكام القانون.

مسريبة الدمفة [توعية - تسبية] على كل الأوعية المقسريرة بلحكام القسانون رقسم ١١١ أسسية ١٩٨٠ وتعديلاته

الضبريبة علين المرتبات ومنا فنن حكمهنا الناتجنة عنن فروق إقرار التسوية السنوية، أو عن فروق الفصص، والتي تم إخطار المصول بها بنصوذج (٣٨) مرتبات قبل صدور القانون وحتى ٢٠٢/٨/٣١.

الضبريبة علبي التصبرفات العقاريسة المتصبوص عليهسا بالمادة (٤٦) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقسانون رقسم ٩١ لمسلة ٢٠٠٥ شسريطة أن يكسون التصرف سابقا على تساريخ العسل باحكسام القساتون رقسم ۱۹۳ نسنة ۲۰۲۲ أو حتى ۲۰۲۸/۲۱.

٧- الضريبة واجبة الأداء:

تكون الضريبة واهبة الأداء في الأحوال الأتية :

مسن واقسع الإقسرار الضسريبي دون مسداد الضسريبة المدرجة به أو سدادها بعد المواعيد القانونية .

الإتفاق باللجنة الداخلية ، وتكون العبرة في الإستفادة مسن التجاوز المقسرر بالقسائون رقسم ١٥٣ لمسنة ٢٠٢٢ يتوقيع الممول أو المكلف على محضر الإتفاق حتى ٢٠٢٧/٨/٣١ حتى ولسو صحدر قسرار اللجنسة بعبد التساريخ المشكار اليك، كما يعتب بتكاريخ الاتفكاق بالمأموريكة بالنمسبة للحسالات التسي بمسدر بشسآتها قسرار لجنسة طعسن





رئيس مسلحة الشرائب المصرية

بإنهاء النسزاع صلحاً وفقاً لسنص المسادة (٦٦) مسن المقانون رقع ٢٠٦) مسن

قسرار لجناة الطعسن (تساريخ جلسة إصدار القسرار) ولسو
 كان مطعونا عليه أو قرار لجنة النظامات .

- السريط لعدم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ريسط الضريبة وقيمتها.
 - حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعونا عليه.
 - قرار لجنة التصالح.
- قسرار لجنسة إنهساء المفاز عسات النصريبية وتكسون العسرة فسى الاستفادة مسن التجساوز المقسرر بالقسانون رقسم ١٥٣ لمسئة ٢٠٢٢ بتساريخ التوصية بالإتفساق الصسائرة عسن اللجنسة ، ودون النظسر لتساريخ اعتمساد هدده التوصية مسن السلطة المختصة .
 - قرار لجنة إعادة النظر في الربط النهائي.
- "الحالات التي يكون قبها أصل دين الضريبة المستحقة أو واجبة الأداء ملزما للمصول أو المكلف وفق الإجراءات المعتادة ، أو بناء على إلى إجراء من الإجراءات المعتادة ، أو بناء على أي إجراء من أجراءات مكافحة التهرب الضريبي، أي سواء كان ذلك أثناء مرحلة اتضاد الإجراءات ورفع الدعوى ، أو الناء نظر الدعوى أمام القضاء، وطلب صاحب الشأن التصالح وصداد الضريبة الأصلية والتعويضات المستحقة لمرزوم التصالح، أو اثناء تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة في دعوى المخالفات أوالتهرب المنصوص عليها بالقوانين التي وردت بصدر هذا المنصوص عليها بالقانون التي وردت بصدر هذا الكتاب الدوري، على أن تكون تلك الإجراءات قد تمت قبل تساريخ المعلى بالقانون رقم ١٥٣ لمسنة ٢٠٢٧
- وفي جميع الأحسوال تكسون الضيريبة واجبية الأداء علي النحو المشيار اليه ، وبصيرف النظير عين تساريخ البريط لتلك المنوات .





رئيس مسلحة الضرائب المصرية

٣- أصل دين الضربية :

الأداء) - بحسب الأحسورية (المستحق - واجسب الأداء) - بحسب الأحسوال حتسب ١٣٢٨/٣١ - ١٠ والمطنبوب سيداده عين كل وعياء ضريبي على حدى طبقاً لأسلس الربط وذلك عين أي فترة ضريبية، التس تكون فيها الضريبة واجبة الأداء أو مستحقة حتسي ١٠٧٢/٨/٣١

ب .. نطاق صريان أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢:

- تسري أحكام القانون المشار إليه على مقابل التاخير
 أو الضريبة الإضافية المنصوص عليهما بالقوانين
 المشار إليها بصدر هذا الكتاب الدوري.
 - ولا تسرى أحكام هذا القانون على الأتى:
- المبالغ الإضافية المقررة بأص المبادة ٨٧ مكرو من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لمسنة ٥٠٠٥، ولا يشترط للاستفادة من التجاوز المقرو بالقاتون رقم ١٥٣ لمسنة ٢٠٢٧، سداد قيمة المبالغ الإضافية المقررة بالمادة ٨٧ مكرو سالفة الإشارة
- المبالغ المخصومة والمحصلة تحت حساب الضريبة والدفعات المقدمة المنصوص عليها لفسانون الضريبة على الدخل رقم ٢٠١ لمسنة ٢٠٠٥ وقسانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٠٠ لمنة ٢٠٠٠.
- المبالغ الأخسرى بخسلاف مقابسل التساخير والضسريية الإضافية السواردة بالقوائين المشسار إليها بصدر هذا الكتاب السدوري ويلتسزم بها الممسول / المكلف مشسل التعويضات.

ج ـ نصب التجاوز الواردة بالقانون رقم ١٥٢ لصنة ٢٠٢٧:

 يستفيد المصول أو المُكلف من التجاوز بنسبة [10%] من قيمة مُقابِل التَّخير أو الضريبة الإضافية - بحسب الأحوال -والذي يُحدد في تاريخ سداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم.

| المصيوحة محمداً المصودة المحمد المصودة المحمد المصودة المحمد المحمد

علىام ما في إمكاب رايس المسلمة (معد سرور) رجب ستروس (در معرش



د - الترامات المسولين والمُكلفين للاستفادة من أحكام القائون رقم ١٥٢ لمنة ٢٠٢٢ :

 تقديم طلب إلى مأمورية الضرائب المختصة موضع به رغبة الممول / المُكلف في إجراء تسوية ضريبية.

سداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً حتى المراه ٢٠٢١/٨/٣١.

سداد النسبة غير المتجاوز عنها وقدرها [٣٥%] من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية حتى ٢٠٢٣/٣/١.

هـ - إلترامات الوهدات التنفيذية بالصلحة:

إعداد مبجل خاص بالطلبات المقدمة من المصولين
 أو المكلفين لإجراء تسوية ضريبية .

إجسراء تسسويات ضسريبية للملفسات التسى تقسدم الممسوئين
 أو المكلفين بطلبسات تمسوية بشساتها للامستفادة مسن قساتون
 التجاوز رقم ١٥٣ نسسنة ٢٠٢٢ وذلك في موعد أقصساه
 ٢٠٢٣/٣/١

ثانيــاً : في تطبيـــق أحكــام الفقــرة الثانيــة مــن المــادة الأولى مــن القـــانون

107 لسسنة ٢٠٠٧، تسري ذات الأحكام الدواردة بالبند أولاً من هذا الكتباب الدوري على هذه الفقرة مع مراحاة أن سريان أحكام هذه الفقرة مع مراحاة أن سريان أحكام هذه الفقرة تكون على الممول/ المكلف الذي قام بسداد كامل أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء قبل تساريخ العمل بالقانون رقام ١٥٠ لسنة ٢٠٠٧، كمنا يشترط للاسبتفادة من التجاوز المنصوص عليه بهذه الفقرة أن يستم سداد النسبة غير المتجاوز عنها (٣٥) الباقية خلال مدة تبدأ من تساريخ العمل بالقانون رقام ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ وبعد أقصى ٢٠٢٧/١٠.





رئيس مصلحة الضرائب المصرية

ثالثاً – أحكام ختامية :

 لا يترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ حق للممول / المكلف في استرداد ما سبق أن سنده من مقابل تأخير أو ضريبة إضافية إعمالاً لأحكام القوانين الواردة بصند هذا الكتاب الدورى.

لا تعنيع استفادة العصول مأن التجاوز المنصوص عليه بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٧ من أحقيته في الاستفادة من الإعقاء من نسية [٣٠%] من مقاسل التاخير المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المسادة ١٠٠٠ من القانون رقم ١٦ نسنة ٢٠٠٠ والتي تم الإتفاق بشائها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠.

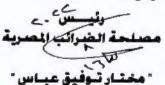
ویک ون ترتیب الاستفادة مسن احکام القانونین رقمی، ۱۲۱ لمنة ۲۰۲۰، ۱۵۳ لمنة ۲۰۲۲ کالاتی :

 يتم الاستفادة بالإعقاء المقرر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٠٢٠ وقدره [٣٠٠] من مقابل التاخير، ثم يتم تطبيق أحكام القانون ١٥٣ لسنة ٢٠٢٦ وذلك بالتجاوز عن نسبة [١٥٠%] من نسبة الـ [٧٠%] المتبقية بعد تطبيق القانون ١٦ لسنة ٢٠٢٠.

 تعد المقاصة القانونية أحد طرق الوقاء بالدين متى توافرت شبروطها ، وبالتبائي إذا تبوافرت شبروط المقاصة القانونية حتى ٢ ٢/٨/٣١ عن دين واجب الأداء أو مستحق بحسب الأحوال فيتعقد حق المصول/ المكلف في الاستفادة من التجاوز المقرر بالقانون رقم ١٥٣ لسفة ٢٠٢٢.

على كَافَـةٌ وَحَـدَاْتُ الْصَـلَحَةُ الأَلتَـزَامَ مِـا وَرَدَ بِهِـذَا الْكِتَـابِ الْـدَورِي بِكَـلَ دقــة ، وعلــى القطاعــات الْمُختصــة – كــالاً فيمــا يلامحــه – متابعــة تنفيــة ماورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة ، ويلفى كل ما يلالف ذلك .

والله ولى التوفيق :::



<u>صحرفیی: ۲۰۲۲/۸۱</u>